أثر هيكل الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة (1990–2021)

The impact of the structure of public expenditure on economic growth and unemployment in Algeria for the period (1990-2021)

كربوب حسناء[1]، بيري نورة [2]

[1] جامعة 8 ماي 1945، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد– قالمة (الجزائر)،

kerboub.hesna@univ-guelma.dz

[2] جامعة 8 ماي 1945، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد– قالمة (الجزائر)،

Biri.noura@univ-guelma.dz

تاريخ الارسال: 2023/04/23 **تاريخ القبول:** 2023/06/12 **تاريخ النشر:** 2023/06/15

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس أثر هيكل الإنفاق الحكومي (نفقات التسيير/نفقات التجهيز) على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)، وذلك من خلال تتبع تطورات هيكل الإنفاق، النمو الاقتصادي والبطالة خلال نفس الفترة وبالاعتماد على نموذج (ARDL) وباستخدام eviews12 لمعرفة أثر وطبيعة العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر قوي وإيجابي لنفقات التجهيز على النمو الاقتصادي والبطالة، عكس نفقات التسيير التي كان أثرها إيجابي لكنه ضعيف، هذا وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين هيكل الإنفاق الحكومي وكل من النمو الاقتصادي والبطالة.

كلمات مفتاحية: الإنفاق الحكومي، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، النمو الاقتصادي، البطالة.

تصنيفاتJEL : H50 ،J6 ،E24

Abstract:

This research paper aims to measure the impact of the structure of government spending (running expenses / equipment expenses) on economic growth and unemployment in Algeria during the period (1990-2021), by tracking the developments of the structure of spending, economic growth and unemployment during the same period and by relying on the (ARDL) model and using eviews12 to find out the impact and nature of the relationship between the variables of the study.

The study concluded that there is a strong and positive effect of equipment expenditures on economic growth and unemployment, in contrast to operating expenses, which had a positive but weak impact.

Keywords: Government expenditure, operating expenditure, equipment expenditure, economic growth, unemployment

JEL Classification Cods: H50, J6, E24.

المؤلف المرسل: كربوب حسناء، **الإيميل:** hasna24dz@yahoo.com

المقدمة:

يحتل الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري مكانة هامة في اقتصادات الدول جميعا، باعتباره أداة رئيسية تمكنهم من تحقيق أهدافهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق التأثير في النشاط الاقتصادي وتوجيهه بما يتماشى وتحقيق الأهداف المسطرة، حيث ارتبط تطور الدولة بتطور نفقاتها ومدى إيجابية وكفاءة هذه النفقات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوازن في مؤشرات الاقتصاد الكلي من تضخم وبطالة وغيرها.

والجزائر كنظيرتها من الدول اعتمدت الانفاق الحكومي كآلية لتصحيح الاختلالات والتداوي من الأزمات التي تعرضت لها ، حيث اتبعت سياسة انكماشية خلال فترة التسعينات لمحاربة التضخم آنذاك و أخرى توسعية بداية من الألفينات أين كانت الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط كحافز نحو اتخاذ هذه الخطوة وتوجيه هذه العوائد نحو تجسيد جملة من المشاريع التنموية التي من شأنها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للسكان، طلا هذا التوسع مس كل من نفقات التسيير والتجهيز على حد السواء.

مشكلة الدراسة:

على ضوء ما تقدم، تتبين لنا مشكلة الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما هو أثر هيكل الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي نضع الفرضية التالية:

– ساهمت الزيادة في نفقات التسيير والتجهيز في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع مهم في مجال المالية العامة يتعلق بالإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري وأثره على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة وأيضا في طبيعة العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال بحثنا هذا لتحقيق الأهداف التالية:

–تقديم بعض المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية، النمو الاقتصادي وعناصره وكذلك البطالة وقياسها؛

– تحليل تطورات الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

– معرفة أثر الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل وصف متغيرات الدراسة، وتحليل مسارات كل من الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي والبطالة خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى المنهج القياسي من أجل قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

بغرض معرفة العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة سوف نقوم بعرض وتحليل بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع هذه الورقة البحثية:

- **دراسة** (طلحة،2021): **قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2019)**، حيث قامت الدراسة بتحليل العلاقة بين المتغيرين بالاعتماد على النظريات المفسرة لها والمتمثلة في قانون فاغنر والنظرية الكينزية، وقد كشفت النتائج على وجود علاق تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وعلى أساس نموذج (ardl) تأكد وجود علاقة طردية بينهما ومن خلال تقدير العلاقة قصيرة الأجل تبين أن الإنفاق الحكومي يصحح كل سنة الاضطرابات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.74%؛

- **دراسة** (حميد وعبد القادر، 2020) بعنوان: " **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة 2003–2018**"، حيث هدف البحث إلى قياس أثر التغير في (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، التضخم) في معدل البطالة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج بالاعتماد على برنامج spss في التحليل، وأظهرت النتائج وجود علاقة معنوية عند مستوى 5% وأن قيمة R^2 بلغت 92.1 دلت على ان التغير في المتغيرات المستقلة أعلاه تفسر 92% من التغير في البطالة وأن تأثير المتغيرات المستقلة محدود للغاية، كما أوصى البحث بضرورة تحفيز الانفاق الاستثماري والعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية والحد من الاستيراد غير المقيد خاصة السلع الاستهلاكية فضلا عن إيجاد قاعدة تنسيق عمل السياسة الاقتصادية بفرعيها المالي و النقدي بقصد الحد من ظاهرة البطالة في العراق؛

- **دراسة** (Gnangoin et al , 2019) بعنوان: " **Public Spending and Economic Growth in Latin America Countries: A Panel Fixed Effect Analysis** " درست هذه المقالة آثار الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في بلدان أمريكا اللاتينية والدور الذي تلعبه المساعدات الخارجية والاستثمارات العامة والخاصة، كما درست هذه الورقة بشكل رئيسي آثار الإنفاق العام والخاص على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من 22 دولة في أمريكا اللاتينية للفترة 2002-2014، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تحسين مناخ الاستثمار والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي. كذلك الاستثمار الخاص، معدل النمو السكاني ومناخ الاستثمار، وأشارت إلى أن الاستثمار الخاص ومعدل النمو السكاني والفساد في هذه البلدان يخلقان بيئة اقتصادية مواتية للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير الاستثمار في البيئة كان سلبي على النمو الاقتصادي.

– دراسة(Shadi Saraireh,2020) جاءت بعنوان: " **The Impact of Government Expenditures on Unemployment: A Case Study of Jordan** " في هذه الورقة تم تقدير آثار

الإنفاق الحكومي على البطالة في الأردن للفترة من 1990 إلى 2019. وباستخدام اختبار التكامل المشترك ARDL، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن. وأن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تقليل البطالة بنحو 0.43 % في نفس العام. كما لوحظ أن الإنفاق الحكومي على المدى القصير له تأثير إيجابي وهام على البطالة.

1- الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

1-1-الإنفاق الحكومي وأهميته

هناك العديد من الأدبيات التي تناولت تعريف الإنفاق الحكومي سنحاول ذكر البعض منها فيما يلي وإلقاء الضوء على الأهمية التي يحظى بها هذا الأخير في مالية الدول.

1-1-1- تعريف الإنفاق الحكومي

يمكن تعريف الإنفاق الحكومي على:" أنه المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات إلى المواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة" (عثمان، بورحلة، 2022،ص125)؛

كما تعرف النفقة بأنها:" مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة" (ناشد،2008، ص25).

وأيضا يعرف على أنه:" إجمالي المبالغ النقدية والتحويلات التي تقوم بها الحكومة لغرض إنتاج السلع والخدمات الهادفة لإشباع الحاجات العامة المتنوعة والمدفوعات التحويلية وتسديد أقساط الدين العام وفوائده" (الفتلاوي،2017، ص 43).

1-1-2- أهمية الإنفاق الحكومي

وتكمن أهميته فيما يلي (متوكل، مخيف، 2022، ص 493، 495):

- زيادة الدحول الحقيقة للأفراد من خلال زيادة النفقات الاجتماعية (الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية)، أو جعلها مجانية وبأسعار رمزية؛
- دعم الاستثمار والبنية التحتية بزيادة النفقات الاقتصادية على القطاع الصناعي؛
- تحقيق العدالة بين افراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم من خلال إعادة توزيع الدخل؛
- تطوير رأس المال الاجتماعي من خلال دعم الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات والكهرباء والماء فضلا عن نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة ونفقات حماية الغابات وكذلك نفقات الري والصرف الصحي؛
- توفر لأفراد المجتمع الضمان الاجتماعي من خلال (المساهمات والإعانات والرواتب التقاعدية والتعويضات).

2–1 النمو الاقتصادي وعناصره

هو الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن وبعد الناتج المحلي الإجمالي مقياس أفضل لهذا الإنتاج (شريط، بن الحبيب، 2022، ص210)، ويعرف أيضا انه زيادة مستمرة طويلة الأجل في دخل الفرد، وكذا قدرة اقتصاد الدولة على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة سواء على المستوى الوطني أو الدولي (قويدري،حبيطة،2021،ص 978). فالنمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي والتي ينجم عنها زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، بمعنى أنه لابد أن يتجاوز معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني(شرف، روشو،ص462).

يمكن القول أن العناصر التي تساهم أساسا في زيادة النمو وارتفاعه هي رأس المال والعمل والتطور التكنولوجي، كما ان توفر المنافسة وانتشارها بين الدول ترفع من معدلات النمو الاقتصادي (دينّاوي و آخرون،2021، ص180).

3–1 البطالة وقياسها

يمكن تعريف البطالة على أنها تلك الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل وراغبين فيه ويبحثون عنه وموافقين على العمل عند مستوى الأجر السائد، ولكنهم لا يجدون هذا العمل بالنوع والمستوى المطلوبين في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، كما تحدث البطالة نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاد هذا المجتمع (طمبو،زرواط،2022، ص496).

ويتم استعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم وتحليل هذه الظاهرة حيث يقيس نسبة العاطلين إلى إجمالي القوى العاملة، وهو مؤشر نسبي محور بين الصفر والمائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالي (المدهون،2015، ص8):

معدل البطالة= عدد العاطلين عن العمل/ إجمالي القوى العاملة × 100

2– تحليل تطورات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)

قبل قياس أثر هيكل الانفاق الحكومي على كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الجزائر، سنقوم أولا بتحليل تطورات هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة وقبل ذلك سنبرز العلاقة التي تربط هيكل الإنفاق بالنمو الاقتصادي والبطالة.

2–1– الأثر النظري لهيكل الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والبطالة

2–1–1 أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

يشكل الإنفاق جزءا مهما من الطلب الفعلي و يزداد أهمية مع ازدياد تدخل الدولة وتحقيقها لدور الدولة المنتجة ، ومن هنا فإن النفقات تلعب دورا هاما في تحديد مستوى التوظيف الكلي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي عن طريق التأثير على الطلب الفعلي (الحباشنة، 2017، ص79)، حيث أن حصة الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي حصة معتبرة بالإضافة إلى تأثير الضرائب على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، فإن القرارات المتعلقة بهما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي (ضيف،2014، ص132) ، حيث يساهم الانفاق الاستثماري في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي

تنفذها الدولة مما ينعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي (عايب، 2010، ص 129)، كما أن النفقات العامة الاستهلاكية تساهم أيضا في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع بطريقة غير مباشرة، مثل :الإنفاق العام على الصحة، و التعليم، والإعانات، وغيرها تساهم في استقرار الأفراد صحياً ونفسياً ومادياً، فيرتفع مستوى إنتاجهم (ضيف، 2014، ص 134).

هذا وقد ساهم التحليل الكينزي في توضيح دو الإنفاق في تحقيق النمو الاقتصادي قائلا بوجود أثر إيجابي للإنفاق على النمو الاقتصادي أي كلما زاد إنفاق الحكومة زاد النمو الاقتصادي نتيجة السياسة المالية التوسعية (Nyasha,Odhiambo, 2019,p83) ، فبالنسبة لكينز يعتبر الإنفاق عامل يمكن أن يستعمل كأداة سياسية لتحفيز النمو وبالتالي فإن الارتفاع في الاستهلاك العام يمكن ان يؤدي إلى الرفع من مستوى التشغيل ومردودية الاستثمار بفعل آثار المضاعفات على الطلب الكلي وبالتالي فإن الإنفاق يؤدي إلى الرفع من الطلب الكلي مما يرفع من مستوى الإنتاج(صديقي، بوشنة، 2021،ص 488).

كما أثبت واغنر وجود علاقة إيجابية بين التنمية الاقتصادية في بلد ما وحجم الإنفاق وافترض أن الإنفاق الحكومي هو عامل داخلي ناتج عن النمو الاقتصادي(Ghazy,Ghoneim, 2020,p99) ، بمعنى آخر النمو الاقتصادي وفقا لواغنر هو المحدد الأساسي للتغير في الإنفاق أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة حسب واغنر يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بأكثر من وحدة (Öztaskim,Kara ,2022,p30).

2-1-2 أثر الإنفاق الحكومي على البطالة

نظريا يعتبر الإنفاق الحكومي المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها ،وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق و البطالة علاقة عكسية فكلما زادادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة و أحجامها(حمزة،2020، ص39) ، وحسب النظرية الكينزية فغن انخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلي حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حدوث أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق ارتفاع في مستوى التشغيل(طمبو ، مدياني،2022، ص 496) ،كما تؤثر الدورة الاقتصادية وتقلباتها ما بين الانتعاش أو الركود على مستوى التشغيل، وتظهر أهمية لإنفاق الحكومي في حالات الكساد من خلال قيام الدولة بزيادة الإنفاق الاستثماري منٍ أجل رفع مستوى التشغيل وزيادة الإنفاق الجاري من أجل خلق دخول قادرة على امتصاص السلع المكدسة وتحريك العجلة الاقتصادية(عايب،2010،ص165).

إجمالا يمثل الإنفاق أحد أوجه الموازنة العامة أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصاد، حيث يؤدي إلى تحقق ما تصبو الدولة إلى تنفيذه على كافة الأصعدة، وأن التخصيص الكفؤ لذلك الإنفاق خاصة الاستثماري منه يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ودفع مستويات التشغيل إلى الأعلى مما يشكل دعما لخفض معدلات البطالة (صالح، نايف،2020، ص 57).

2-2- تحليل تطورات هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

يقسم المشرع الجزائري الإنفاق الحكومي إلى: نفقات التسيير ونفقات التجهيز(الاستثمار) (المادة 23، قانون المالية 1984)، والشكل الموالي يوضح تطورات الإنفاق الحكومي ومكوناته في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

الشكل رقم (01): تطورات الإنفاق الحكومي وهيكله في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)

الوحدة: مليار دينار جزائري

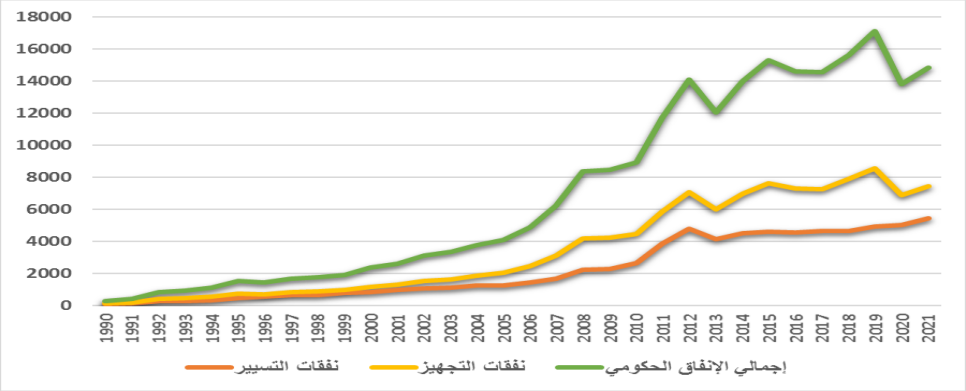

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر، المديرية العامة للميزانية

نلاحظ أن الإنفاق بشقيه الجاري و الاستثماري بصورة مجملة عرف تزايدا مستمرا طيلة هذه الفترة حيث بلغ 7428.7 مليار دينار جزائري سنة 2021 مقابل 136 مليار دينار سنة 1990، هذا وبلغ إجمالي الانفاق الحكومي سنة 2015 ما قيمته 7656.3 مليار دينار جزائري ثم سجلت انخفاضا قدره 4.7% سنة 2016 نتيجة لسياسة توحيد الميزانية العامة التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق شبه التوازن في الميزانية في سنة 2019، إلا أنه تم التخلي عنها منذ ذلك الوقت لترتفع بعد ذلك بنسبة 6.1 % سنة 2018 يعود إلى الارتفاع الحاد لنفقات التجهيز بمعدل 23.9 %، بينما سجلت سنة 2020 انخفاضا حادا في إجمالي الإنفاق الحكومي بمعدل 35.1% يعود على تداعيات أزمة كورونا التي فرضت على الحكومة الجزائرية اتخاذ المزيد من الإجراءات التقشفية من أهمها خفض الانفاق و تأجيل المشروعات الحكومية و خفض نفقات شركة سوناطراك للطاقة.

وتجدر الإشارة أن هذه الارتفاعات تعود إلى تحسن المداخيل النفطية بداية من سنة 2000 وانتهاج الجزائر لسياسة مالية توسعية لتمويل المشاريع التنموية المتبناة في تلك الفترة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي ورفع النمو وبغية الخروج من الأزمات الاقتصادية من ارتفاع في نسب البطالة التضخم وغيرها، نفقات التسيير والتجهيز هي الأخرى عرفت ارتفاعا واضح يعود إلى مجموعة من العوامل بالنسبة للأولى تتمثل أساسا في زيادة أعباء الدولة و الأجور و التحويلات الاجتماعية، بالنسبة لنفقات التجهيز يعود الارتفاع المسجل فيها إلى تجسيد الخطة التنموية للحكومة والتي كانت موجهة أساسا إلى تهيئة البنى التحتية و تأهيل المرافق العمومية بهدف تحسين المستوى المعيشي للسكان.

2–3– تحليل تطورات كل من الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في الجزائر خلال (1990–2021)

نظرا للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري فإنه من الملاحظ حسب التطورات الموضحة في الشكل أدناه، أن الناتج المحلي الإجمالي عرف تذبذبا بين الزيادة والنقصان خلال سنوات الدراسة، تعود أساسا إلى تغيرات أسعار النفط العالمية وما ينتج عنها من تغيرات على مستوى إيرادات المحروقات وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث تميزت الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية سنة 1994 بالانخفاض في قيمة هذا الأخير نتيجة للهزة التي مست الاقتصاد العالمي والجزائري بصفة خاصة لارتباطه بقطاع المحروقات جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 1986، وكمرحلة ثانية و التي امتدت من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000 فقد شهدت ارتفاع طفيف في قيم الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من2000.5 مليا د.ج إلى ما قيمته 4123.5 مليا د.ج بمعدل

نمو 1.06%، يرجه هذا الارتفاع إلى التحسن في أسعار النفط، سياسة الانفتاح الاقتصادي المتبعة من طرف الجزائر و الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية في إطار الإصلاحات الاقتصادية.

ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي بداية من سنة 2001 بوتيرة أكبر من نظيرتها في السنوات الأخيرة والفتر التي سبقتها، بفعل السياسية المالية التوسعية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية نتيجة ارتفاع أسعار النفط والتي جسدتها في إطلاق برامج تنموية اقتصادية كان الهدف منها تنمية الاستثمارات والاقتصاد الوطني، حيث تمكنت الجزائر من خلالها من تحسين مؤشراتها الاقتصادية في فترات معينة بما فيها الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقلت قيمته من 2000.5 مليار د.ج سنة 2001 إلى 22690 مليار د.ج سنة 2021.

الشكل رقم (02): تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

الوحدة: مليار دينار. ج

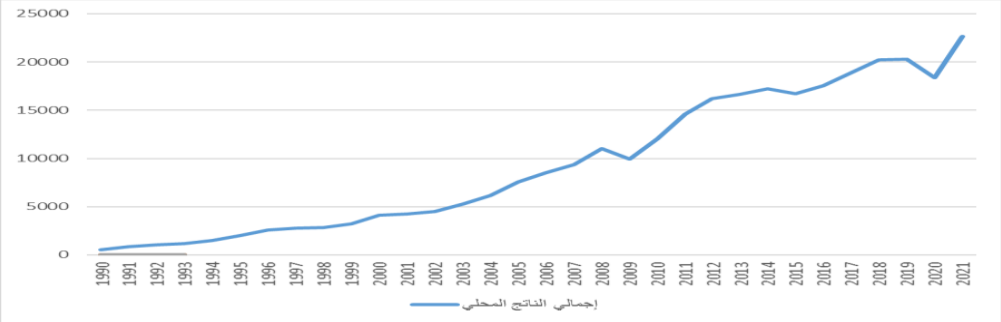

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات

أما فيما يخص معدلات البطالة في الجزائر فقد شهدت سنوات التسعينيات وبداية الألفية ارتفاعا ملحوظا في معدلات البطالة وصلت إلى ما يقارب 32% سنة 1995 و 30% سنة 2000 حسب ما يوضحه الشكل رقم (03) ، وتجدر الإشارة إلى أن هاته الارتفاعات كانت النمو الديموغرافي الذي شهدته الجزائر في هاته الفترة و كذلك نتيجة اتفاقيات الدولة مع صندوق النقد الدولي والتي جاء على إثرها تطبيق برامج التعديل الهيكلي، اين تم تسريح آلاف العمال نتيجة خوصصة المؤسسات المالية وقلة الاستثمارات والمشاريع بفعل أزمة إفلاس الدولة و لجوئها للاقتراض.

وبداية من سنة 2004 بدأت معدلات البطال في الانخفاض أين بلغت نسبتها في هاته السنة 17%، لتنحصر معدلاتها في باقي السنوات بين 10% و12% تزامنا وتجسيد الجزائر للمشاريع التنموية التي كان من بين أهم أهدافها هو تنشيط سوق العمل وخلق فرص شغل جديدة لمحاربة البطالة، هذا وقد ارتفع معدل البطالة سنتي 2020 و2021 مقارنة بسنة 2019 حيث قدر ب 12.6% و12.7% بسبب أزمة كورونا التي أدت إلى تجميد عقود العمل في مختلف القطاعات وانحصار عروض العمل المتوفرة على قطاعات البناء والأشغال العمومية والري والصناعة والخدمات، فيما 80 بالمئة من العروض المتبقية مصدرها القطاع الخاص.

الشكل رقم (03): معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)

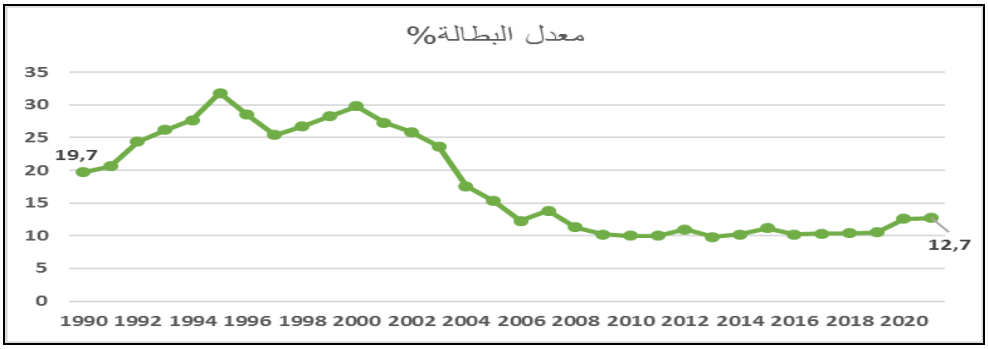

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي /https://data.albankaldawli.org

2– قياس أثر هيكل الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)

سنحاول من خلال هذا المحور قياس أثر كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز على كل من النمو الاقتصادي، والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2021) من خلال بناء نموذج قياسي وبالاعتماد على Eviews12، وذلك على النحو التالي:

3–1– تحديد النموذج القياسي ومتغيرات الدراسة

تم الاعتماد على Persan (1997) وPersan et al (2001) لصياغة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) باستخدام سلسلة زمنية تمتد على طول الفترة (1990–2021)، كما تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية تفاديا للانحدار الزائف وجعل العلاقة خطية بن متغيرات الدراسة وكذا التخلص من المشاكل القياسية، تصغير البيانات والتقليل من تشتتها وإمكانية التعبير عن التغير في القيم باستخدام النسب المئوية بدلا من الوحدات المستخدمة (صافي، 2015، ص114) وبالتالي تصبح الصيغة النهائية للنموذج الرياضي كالتالي:

$$\Delta LPIB_t=\beta_0+\sum_{i=1}^{p}\beta_1\Delta LPIB_{t-i}+\sum_{t=0}^{q}\beta_2\Delta LDG_{t-i}+\sum_{t=0}^{m}\beta_3\Delta LDE_{t-i}+\alpha_1 LPIB_{t-1}+\alpha_2 LDG_{t-1}+\alpha_3 LDE_{t-1}+\varepsilon t \quad \text{.....(01)}$$

$$\Delta LTCH_t=\beta_0+\sum_{i=1}^{p}\beta_1\Delta LTCH_{t-i}+\sum_{t=0}^{q}\beta_2\Delta LDG_{t-i}+\sum_{t=0}^{m}\beta_3\Delta LDE_{t-i}+\alpha_1 LTCH_{t-1}+\alpha_2 LDG_{t-1}+\alpha_3 LDE_{t-1}+\varepsilon t \quad \text{.....(02)}$$

حيث Δ: تمثل الفروق الأولى، p,q,m: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل.

$\beta_0, \beta_1 \ldots \beta_{k+1}$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

$\alpha 1, \alpha 2, \ldots \alpha_{k+1}$: معاملات العلاقة طويلة الأجل العلاقة طويلة ، εt حد الخطأ العشوائي، t اتجاه الزمن.

بالنسبة لمتغيرات الدراسة تم التعبير عنها كمايلي:

(**LDG**): لوغاريتم نفقات التسيير بالعملة المحلية (د.ج) (**LDE**): لوغاريتم نفقات التجهيز بالعملة المحلية (د.ج) كمتغيرات مستقلة. (**LPIB**) النمو الاقتصادي معبر عنه بلوغاريتم إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية (د.ج)، لوغاريتم معدل البطالة (**LTCH**) كمتغيرات تابعة.

3-2- التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة:

سنقوم في أول مراحل تحليل بيانات الدراسة بالتحليل الإحصائي الوصفي لهذه الأخيرة خلال الفترة موضع القياس، وذلك باستخدام كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والقيمة الدنيا والعليا لكل متغيرة وكذلك استخدام معامل الالتواء واختبار Jqraue-Beraلتحديد شكل التوزيع للبيانات على النحو التالي:

الشكل (04): التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير إجمالي الناتج المحلي

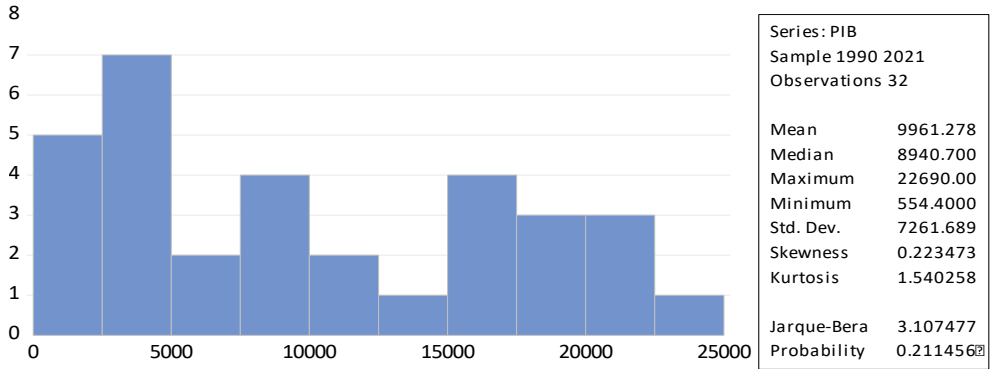

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية Eviews12

بلغ متوسط متغير إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2019-2021) 9961.2 مليار د.ج وبانحراف معياري قدره 7261.6 وحد أعلى 22690 مليار د.ج سنة 2021 وحد أدنى سنة 1990 مقدر ب 554.4 مليار د.ج، هذا وبلغت قيمة اختبار Jqraue-Bera(3.10) بمستوى معنوية (0.21) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي بيانات سلسلة متغير الناتج المحلي الإجمالي تتوزع طبيعيا.

الشكل (05): التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير معدل البطالة

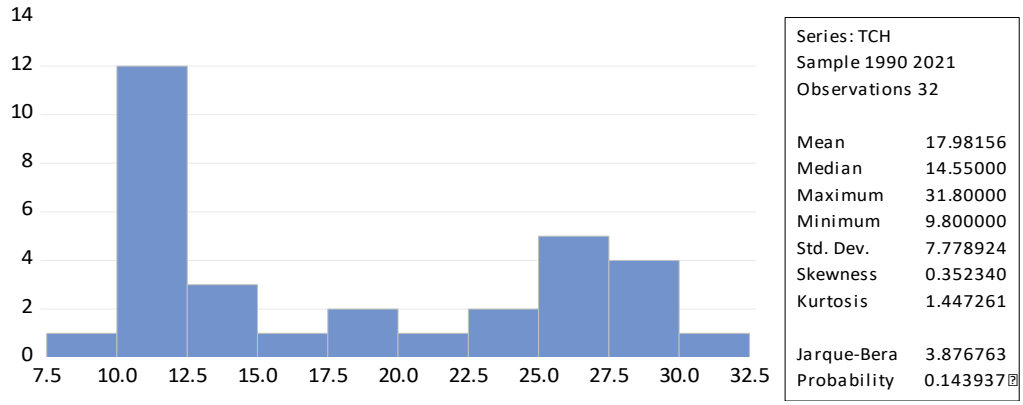

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية Eviews12

بلغ معدل البطالة في المتوسط 17.9% خلال الفترة (2019-2021)، بانحراف معياري قدره 7.7789 وبلغ الحد الأعلى لمعدل البطالة 31.8% وسجل أدنى معدل لها سنة 2013مقدر ب 9.8%، هذا وبلغت قيمة اختبار Jqraue-

Bera (3.87) بمستوى معنوية (0.14) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5% بالإضافة إلى معامل الالتواء الذي يدل على أن بيانات سلسلة متغير معدل البطالة تتوزع توزيعا طبيعيا والذي قدر ب (0.35).

الشكل (05): التحليل الإحصائي الوصفي لنفقات التجهيز والتسيير

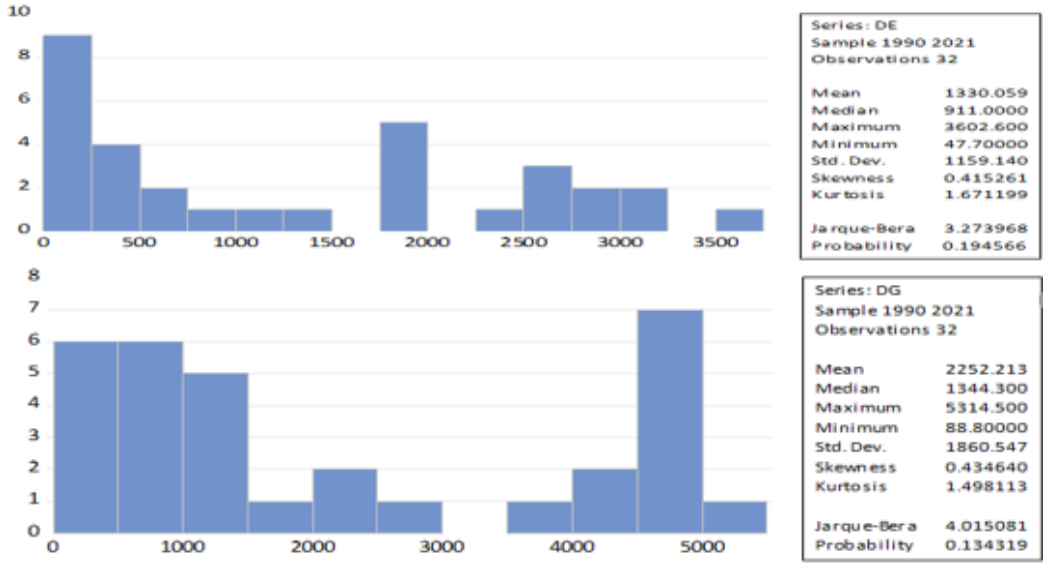

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية Eviews12

سجلت كل من نفقات التسيير والتجهيز أدنى قيم لها سنة 1990، بينما أكبر قيمها سنتي 2021و 2019 على التوالي، بمتوسط سنوي بلغ 2252.21 مليار د.ج لنفقات التسيير و1330.05 مليار د.ج بالنسبة لنفقات التجهيز وانحراف المشاهدات عن هذا المتوسط قدر ب 1860.5 و1159.14 على التوالي، اما بالنسبة لاختبار التوزيع الطبيعي البالغة قيمه (4.01) و (3.27) بمستوى دلالة معنوية أكبر من 5% مما يؤكد اتباع بيانات سلسلتي متغيري نفقات التسيير والتجهيز للتوزيع الطبيعي.

3–3– دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

وقد اعتمدنا في دراسة الاستقرارية على اختبار ديكي –فولر الموسع (ADF) وبالاستعانة ببرنامج Eviews12 تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول (01): اختبار ديكي – فولر (ADF) الموسع لمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept	None
	Prob.*	Prob.*	Prob.*	Prob.*	Prob.*	Prob.*
LDG	**0.0022**	**0.0469**	0.9999	**0.0014**	**0.0027**	**0.0010**
LDE	0.1568	0.6047	0.9948	**0.0005**	**0.0008**	**0.0002**

0.0000	**0.0000**	**0.0000**	0.8820	**0.0030**	0.1481	**LPIB**
0.0003	**0.0295**	**0.0059**	0.3709	0.7755	0.8449	**LTCH**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية Eviews12

كشفت نتائج اختبار (ADF) أن السلاسل الزمنية محل الدراسة تحتوي على جذر الوحدة عند المستوى، أي أنها غير مستقرة عنده خلال السنوات (1990-2021) ولكن بعد أخذ الفروق الأولى استقرت السلاسل جميعها عند مستوى المعنوية 5% أي انها مستقرة عند الفرق الأول ونقول ان جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة (1)، وعليه وبناءا على نتائج الاستقرارية فإنه يمكننا استخدام منهج التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار نموذج ARDL.

3-4- تحديد فترات الإبطاء الملائمة لنماذج الدراسة

حسب معيار (AIC) المعتمد لتحديد فترات الإبطاء، تبين أن : ARDL(4, 3, 3)،ARDL(4, 3, 1) هي النماذج المثلى التي تم تقييمها واختيارها من بين 100 نموذج حسب ما توضحه نتائج تقدير نماذج (ARDL) للدراسة والمدرجة في الملحق رقم (01)، كما نلاحظ أيضا أن قيم F المحسوبة والقيم المعنوية المقابلة لها كانت أقل من مستوى المعنوية 5% مما يدل على وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بالنسبة للنماذج الأربعة، وبالتالي النماذج المقدرة جيدة ويمكن التنبؤ بها، كما أن النماذج تفسر التغيرات الحاصلة في المتغيرات التابعة ب 92%و97% بالنسبة للنموذجين على التوالي حسب قيمة معامل التحديد (R-squared) وباقي النسب تعود لمتغيرات أخرى .

الجدول (02): فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (Akaike)

النموذج	فترة الإبطاء المثلى (AIC) Akaike Information Criterion
النموذج رقم (01)	ARDL(4, 3, 3)
النموذج رقم (02)	ARDL(4, 3, 1)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية Eviews12

3-5- اختبار مدى ملائمة النماذج Diagnostics Test

من أجل التأكد من جودة النماذج المقدرة قبل اعتمادها سنقوم بإجراء الاختبارات التشخيصية الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول (03): نتائج الاختبارات التشخيصية لنماذج الدراسة

نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Correlation LM Test				
Prob	المعنوية	Breusch-Godfrey Serial		النموذج
Prob. F	**0.3070**	**1.295048**	F-statistic	النموذج رقم (01)
Prob. Chi-Square(2)	**0.0977**	**4.651844**	Obs*R-squared	
Prob. F	**0.5308**	**0.660959**	F-statistic	النموذج رقم (02)
Prob. Chi-Square(2)	**0.3218**	**2.267731**	Obs*R-squared	

نتائج اختبار اختلاف التباين Heteroskedasticity Test: ARCH				
النموذج	Heteroskedasticity Test: ARCH		المعنوية	Prob
النموذج رقم (01)	F-statistic	2.636365	0.1170	Prob. F
	Obs*R-squared	2.575659	0.1085	Prob. Chi-Square(2)
النموذج رقم (02)	F-statistic	0.146923	0.7047	Prob. F
	Obs*R-squared	0.157750	0.6912	Prob. Chi-Square(2)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality test		
النموذج	Jarque-Bera	Prob. المعنوية
النموذج رقم (01)	0.811419	0.666504
النموذج رقم (02)	2.219683	0.329611

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية Eviews12

حسب LM Test فإن Prob. Chi-Square أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرض الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير في النماذج الدراسة، هذا ويظهر اختبار ARCH أن القيم الاحتمالية الموافقة للإحصائية المحسوبة للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يدل على ثبات التباين بالنسبة لجميع نماذج الدراسة، وتشير قيمة اختبار Jarque-Bera التي كانت معنويتها أكبر من 5% في جميع النماذج مما يدل على اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي.

3-6- اختبارات التكامل المشترك وفق نموذج (ARDL)

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى رفض فرضية العدم، كون القيمة المحسوبة للاختبار (F-Statistc) أكبر من الحدود العليا I(1) عند 5 % لجميع نماذج الدراسة كدليل على وجود تكامل مشترك، بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ونفقات التسيير والتجهيز، وبين معدل البطالة ونفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال سنوات الدراسة.

الجدول (04): نتائج اختبار الحدود F-Bounds Test لنماذج الدراسة

النموذج	القيمة المحسوبة F-Statistc	القيم الجدولية للاختبار Critical Value Bounds			النتيجة
		مستوى المعنوية Signficance	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	
النموذج رقم (01)	10.65840	%5	3.1	3.87	يوجد تكامل مشترك
النموذج رقم (02)	4.552686	%5	3.1	3.87	يوجد تكامل مشترك

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية Eviews12

3-7- تقديرات نماذج(ARDL)طويلة الأجل وقصيرة الأجل

من خلال تقديرات المعلمات في الأجل الطويل لنماذج الدراسة والموضحة في الجدول أسفله نلاحظ:

-بالنسبة للنموذج (01): أثر هيكل الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي:

- وجود علاقة طردية بين نفقات التسيير والنمو الاقتصادي لكنها غير معنوية إحصائيا، أما من الناحية الاقتصادية فهي مقبولة حيث أن ارتفاع لوغاريتم نفقات التسيير ب 1% يؤدي إلى ارتفاع لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ب 0.2% كون ان الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عندما تقابلها استجابة في جانب العرض فإن الإنتاج يزيد وبالتالي يرتفع معدل النمو؛
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي، حيث تؤدي الزيادة في لوغاريتم نفقات التجهيز ب 1% إلى زيادة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ب 0.5% وهو ما يتوافق مع التوجه الكينزي القائل بأن الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

-بالنسبة للنموذج (02): أثر هيكل الإنفاق الحكومي على معدل البطالة:

- وجود علاقة عكسية تربط نفقات التسيير بمعدلات البطالة في الجزائر، بحيث تؤدي الزيادة في لوغاريتم نفقات التسيير ب 1 % إلى انخفاض لوغاريتم معدل البطالة ب 0.07 % وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وهو أثر ضعيف؛
- كما ترتبط نفقات التجهيز بعلاقة عكسية أيضا بمعدلات البطالة في الجزائر، بحيث تؤدي الزيادة في لوغاريتم نفقات التجهيز ب 1 % إلى انخفاض لوغاريتم معدل البطالة ب0.36 % كون الزيادة في الانفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال مما يزيد من حجم العمالة وبالتالي تنخفض معدلات البطالة.

الجدول (05): نتائج تقدير نماذج الدراسة في الأجلين الطويل القصير خلال الفترة (1990-2021)

ARDL Long Run Form					
المعنوية **Prob.**	قيمة t **t-statistic**	الخطأ المعياري **Std.Error**	المعلمة **Coefficient**	المتغير **Variable**	النموذج طويل الأجل **Long Run Coefficients**
0.2781	1.125493	0.183364	**0.206375**	**LDG**	**النموذج رقم (01)**
0.0040	3.395705	0.140543	**0.477241**	**LDE**	
0.0000	8.653292	0.502099	**4.344806**	**C**	
0.5574	-0.598470	0.113568	**-0.067967**	**LDG**	**النموذج رقم (02)**
0.0009	-4.001019	0.089880	**-0.359610**	**LDE**	
0.0000	15.79497	0.370359	**5.849808**	**C**	
ECM Regression					
المعنوية **Prob.**	قيمة t **t-statistic**	الخطأ المعياري **Std.Error**	معلمة تصحيح الخطأ **CoinEt(-1)***		النموذج قصير الأجل **Cointegration Form**

النموذج رقم (01)	**–2.6481**	0.3702	-7.152645	**0.0000**
النموذج رقم (02)	**–0.7194**	0.1545	-4.6286	**0.0002**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية Eviews12

ومن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الجدول أعلاه، نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ *** (-1) CoinET** في كل نماذج الدراسة هو سالب الإشارة ومعنوي إحصائيا عند **5%**، مما يؤكد وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن اختلالات الأجل القصير التي يمكن أن يتعرض لها كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الجزائر سوف يتم تصحيحها في فترة مقدرة ب **4أشهر** بالنسبة لمعدل النمو، وب **1 سنة و4 أشهر** بالنسبة لمعدل البطالة من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

3–8– اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نماذج الدراسة

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لنماذج (ARDL)إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من(CUSUM)و (CUSUM OF SQUARE) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، وحسب الرسومات المدرجة في الملحق رقم (02) فإن شرط الاستقرار الهيكلي محقق وعليه يمكننا ان نقر بوجود استقرار بين نتائج الأجلين الطويل والقصير للنماذج المقدرة.

3–9– اختبار الأداء التنبؤي لنماذج الدراسة

تم اختبار القدرة التنبؤية لنماذج الدراسة بالاعتماد على اختبار التطابق حيث يلاحظ من الشكل أدناه أن منحنيات القيم المقدرة تتبع منحنيات القيم الفعلية في جميع النماذج، مما يعني أنها تتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ طول فترة الدراسة ويمكن الاعتماد عليها في تحليل وتفسير النتائج.

الشكل (04): نتائج اختبار التطابق لنماذج الدراسة

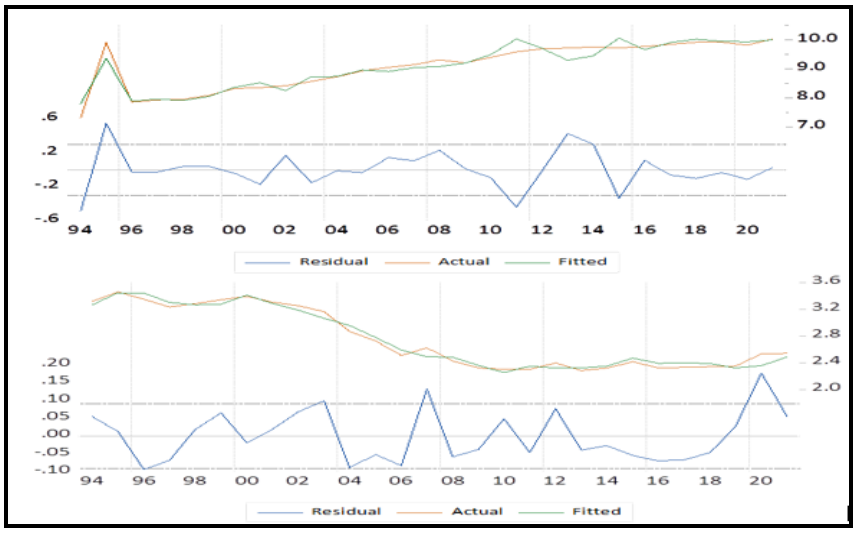

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية Eviews12

الخاتمة:

بعدما قمنا بتحليل وقياس أثر نفقات التسيير ونفقات التجهيز على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2021) ، تم التوصل إلى جملة من النتائج نوجزها في النقاط الموالية.

نتائج الدراسة:

-تزايد نفقات التجهيز خلال سنوات الدراسة في إطار تجسيد برامج التنمية كان الغرض منها التأثير على الطلب الكلي لتشغيل الجهاز الإنتاجي، وهو ما ساهم إيجابيا في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والتخفيض من معدلات البطالة وهذا ما توضحه نتائج الدراسة التحليلية والقياسية على حد السواء؛

-بالنسبة لنفقات التسيير هي الأخرى شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الدراسة إلا أنها ساهمت بشكل ضعيف في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر؛

- من خلال اختبار الاستقلالية باستخدام ديكي –فولر الموسع (ADF)، تأكدنا من عدم وجود استقرار للمتغيرات محل الدراسة الدراسة في مستوياتها واستقرت جميعها بعد أخذ الفروق الأولى لها أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) I؛

- أثبتت نتائج التحليل القياسي أن متغيرات هيكل الإنفاق الحكومي (نفقات التسيير/نفقات التجهيز) قد فسرت التغيرات الحاصلة في إجمالي الناتج المحلي ومعدلات البطالة بنسبة 92%و97% على التوالي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2021-1990)؛

-حسب اختبار التكامل المشترك وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، توجد علاقة تكامل مشترك تثبت العلاقة طويلة الأجل بين هيكل الإنفاق الحكومي وكل من النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

- كما تشير النتائج التحليلية القياسية الخاصة بالاستجابة طويلة الأجل إلى وجود علاقة طردية بين نفقات التسيير والنمو الاقتصادي لكنها غير معنوية إحصائيا، أما من الناحية الاقتصادية فهي مقبولة وارتباط نفقات التجهيز بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي؛

-وجود علاقة عكسية تربط نفقات التسيير بمعدلات البطالة في الجزائر وهو أثر سلبي وضعيف، كما ترتبط نفقات التجهيز بعلاقة عكسية أيضا بمعدلات البطالة في الجزائر نتيجة المشاريع التنموية المتبعة من طرفها والت ساهمت في خلق مناصب شغل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة؛

-وحسب نموذج تصحيح الخطأ فإن هناك آلية لتصحيح الخطأ تفسر سرعة العودة إلى الوضع التوازني وتصحيح الاختلالات في الأجل الطويل في فترة مقدرة ب 4أشهر بالنسبة لمعدل النمو، وب 1 سنة و4 أشهر بالنسبة لمعدل البطالة أي أن الانفاق الحكومي كان له أثر فعال وإيجابي في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية.

المصادر والمراجع:

1.المدهون حسن، 2015، "إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية قياسية –حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

2. ديناوي أنفال عائشة، زرواط فاطمة الزهراء، طلحة أحمد ،2021، " الإنفاق الحكومي على التعليم وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL "، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد5، العدد.2

3.المادة 23 من القانون 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

4.حمزة سعد،2020، "سياسة الإنفاق العام وانعكاساتها على متغيرات مربع كالدور دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2017"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

5.سوزي عدلي ناشد،2008، "أساسيات المالية العامة"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

6.ضيف أحمد،2014، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012-1989)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعةالجزائر3، الجزائر.

7.طمبو نوال، مدياني مُحَّد،2022، "أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021باستخدام منهية ARDL"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد6، العدد1.

8.عثمان عبد اللطيف، بورحلة زهرة، 2022،"أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2021)"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد2.

9.شرف نصيرة، روشو عبد القادر،2022،"أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1990إلى 2020)،مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد03.

10.فاطنة قويدري، حبيطة علي ،2021، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2019)"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد7، العدد1.

11.الحباشنة فضل المولى معيوف،2017، "الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة (1990-2015)"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

12. شريط فيروز، بن الحبيب طه ،2022،"دراسة تحليلية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 باستعمال مربع كالدور السحري وطريقة تحليل المركبات الرئيسية"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد5، العدد2.

13.حميد متوكل منصور، مخيف جاسم حمد،2022،" تحليل علاقة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في ضبط لمستوى العام للأسعار في العراق للمدة (2020-2004)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 59، الجزء 1.

14.عايب وليد عبد الحميد،2010،" الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

15.صالح حميد علي، نايف عبد القادر،2020، "قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في العراق للمدة 2003-2018"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15، العدد50.

16.صديقي حفصة، بوشنة مُحَّد، 2021،" أثر تطور بنية الانفاق العام على نمو الناتج المحلي الفردي في الجزائر دراسة قياسية اقتصادية "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، المجلد 08، العدد 01.

17. الفتلاوي حيدر مجيد عبود،2017، "دور السياسات المالية في معالجة الفقر في العراق"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

18. Pesaran, M. H., Y. Shin, and R. Smith, 2001, Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16, pp. 289-326

19. Pesaran, M.H. et Pesaran, B. (1997) , "*Working with microfit 4.0: Interactive econometric analysis*», Oxford, Oxford University Press.
20.Noha Hesham Ghazy , Hebatallah Ghoneim, 2020, The validity of wagners law in Egypte from 1990-2018, Review of economics and political science.Vol5,No2, pp 99
21.Hasan Serkan Oztaskim,Sevap Bedir Kara, 2022, Wagners law vs Keynesian hypothesis: Empirical evidence for g20 countries.Advance in economics and business, Vo10,No 2,pp30
22.Sheila Nyasha,Nicoholas M. Odhiambo.2019,Theimpact of public expenditure on economic Growth,Review of international literature , folia oeconomica stetineusia.Volume19,Issue 2, pp83

الملاحق:

الملحق رقم (01): تطور الإنفاق الحكومي وهيكله، معدل البطالة وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة (1990–2021)

السنوات	إجمالي الانفاق الحكومي (مليار د.ج)	الانفاق الاستثماري (مليار د.ج)	الانفاق الجاري (مليار د.ج)	إجمالي الناتج المحلي (مليار د.ج)	معدل البطالة %
1990	136.5	47.7	88.8	554.4	19.7
1991	212.1	58.3	153.8	862.1	20.61
1992	420.1	144.0	276.1	1074.7	24.40
1993	476.6	185.2	291.4	1189.7	26.20
1994	566.3	235.9	330.4	1487.4	27.70
1995	759.6	285.9	473.6	2000.5	31.80
1996	724.6	174.0	550.5	2570	28.50
1997	845.1	201.6	643.5	2780.2	25.40
1998	875.7	211.8	663.8	2830.5	26.70
1999	961.5	186.9	774.6	3238.5	28.30
2000	1178.1	321.9	856.1	4123.5	29.80
2001	1321.0	357.3	963.6	4227.1	27.30
2002	1550.6	452.9	1097.7	4522.8	25.90
2003	1693.2	516.5	1122.7	5252.3	23.70
2004	1888.9	638.0	1250.8	6149.1	17.60
2005	2052.0	806.9	1245.1	7561.2	15.30
2006	2453.0	1015.1	1437.8	8514.8	12.30
2007	3108.5	1434.6	1673.9	9366.6	13.80
2008	4191.0	1973.3	2217.7	11043.7	11.30
2009	4246.3	1946.3	2300.0	9968	10.20
2010	4466.9	1807.9	2659.0	12049.5	10.00
2011	5853.6	1974.4	3879.2	14588.5	10.00
2012	7058.1	2275.5	4782.6	16208.7	11.00
2013	6024.1	1892.6	4131.5	16643.8	9.80
2014	6995.7	2501.3	4494.3	17228.6	10.20
2015	7656.3	3039.3	4617.0	16172.6	11.20
2016	7297.5	2711.9	4585.5	17514.6	10.20
2017	7282.7	2605.4	4677.2	18876.2	10.30
2018	7726.3	3228.8	4670.3	2025.9	10.40
2019	8557.1	3602.6	4954.4	20284.2	10.50
2020	7823	2929.6	4893.4	18383.8	12.60
2021	8113	2798.5	5314.5	22690	12.70

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية)، قوانين المالية وبيانات البنك الدولي

الملحق رقم (02): نتائج درجة الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC)

النموذج رقم(01) **النموذج رقم (02)**

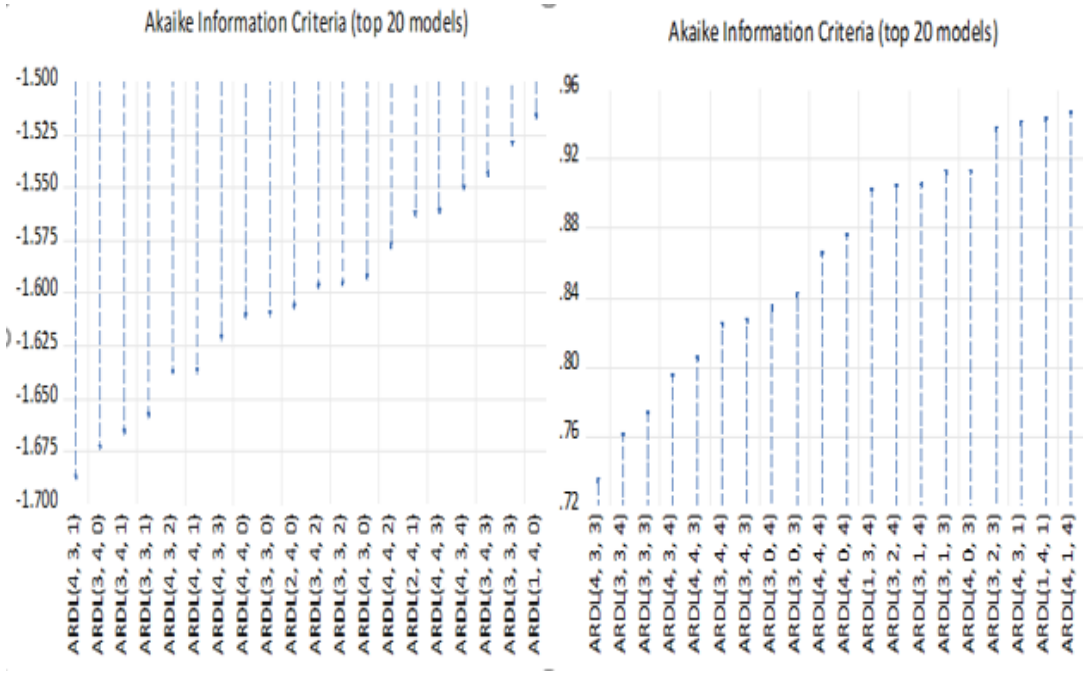

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية Eviews12

الملحق رقم (03): نتائج تقديرات نماذج(ARDL)

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 01/25/23 Time: 21:55
Sample (adjusted): 1994 2021
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LDG LDE
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(4, 3, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	-0.641677	0.204014	-3.145254	0.0067
LPIB(-2)	-0.298342	0.177225	-1.683405	0.1130
LPIB(-3)	-0.503409	0.185400	-2.715256	0.0160
LPIB(-4)	-0.204767	0.155259	-1.318874	0.2070
LDG	0.466275	0.854152	0.545893	0.5932
LDG(-1)	-0.589091	1.020849	-0.577060	0.5725
LDG(-2)	-0.808746	0.922474	-0.876715	0.3945
LDG(-3)	1.478084	0.604716	2.444264	0.0273
LDE	-0.328764	0.427926	-0.768275	0.4543
LDE(-1)	0.760374	0.560759	1.355973	0.1952
LDE(-2)	-0.227187	0.522024	-0.435204	0.6696
LDE(-3)	1.059406	0.460598	2.300064	0.0362
C	11.50589	1.960819	5.897960	0.0000

R-squared	0.920104	Mean dependent var	9.079284
Adjusted R-squared	0.856187	S.D. dependent var	0.790999
S.E. of regression	0.299968	Akaike info criterion	0.734133
Sum squared resid	1.349709	Schwarz criterion	1.352656
Log likelihood	2.722142	Hannan-Quinn criter.	0.923222
F-statistic	14.39536	Durbin-Watson stat	2.208046
Prob(F-statistic)	0.000004		

Dependent Variable: LUNM
Method: ARDL
Date: 01/25/23 Time: 22:46
Sample (adjusted): 1994 2021
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LDG LDE
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(4, 3, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LUNM(-1)	0.715823	0.190312	3.761319	0.0016
LUNM(-2)	0.000210	0.263346	0.000797	0.9994
LUNM(-3)	-0.196385	0.254737	-0.770781	0.4463
LUNM(-4)	-0.237075	0.176810	-1.340847	0.1976
LDG	-0.119037	0.228012	-0.522064	0.6084
LDG(-1)	0.012030	0.270808	0.044421	0.9651
LDG(-2)	-0.471760	0.225384	-2.093138	0.0516
LDG(-3)	0.529870	0.162337	3.264018	0.0046
LDE	-0.067289	0.108271	-0.621492	0.5425
LDE(-1)	-0.191424	0.109169	-1.753458	0.0975
C	4.208507	1.100791	3.823166	0.0014

R-squared	0.974396	Mean dependent var	2.751363
Adjusted R-squared	0.959335	S.D. dependent var	0.447280
S.E. of regression	0.090197	Akaike info criterion	-1.686921
Sum squared resid	0.138303	Schwarz criterion	-1.163554
Log likelihood	34.61689	Hannan-Quinn criter.	-1.526922
F-statistic	64.69561	Durbin-Watson stat	1.777749
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية Eviews12

(04): نتائج تقديرات العلاقات في الأجلين الطويل والقصير

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(4, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/25/23 Time: 22:00
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.50589	1.950819	5.897980	0.0000
LPIB(-1)*	-2.648195	0.425001	-6.231037	0.0000
LDG(-1)	0.546522	0.517095	1.056908	0.3073
LDE(-1)	1.263828	0.373881	3.380300	0.0041
D(LPIB(-1))	1.006518	0.314872	3.196591	0.0060
D(LPIB(-2))	0.708176	0.241883	2.927757	0.0104
D(LPIB(-3))	0.204767	0.155259	1.318874	0.2070
D(LDG)	0.466275	0.854152	0.545893	0.5932
D(LDG(-1))	-0.669338	0.670225	-0.998676	0.3338
D(LDG(-2))	-1.478084	0.604716	-2.444264	0.0273
D(LDE)	-0.328764	0.427926	-0.768275	0.4543
D(LDE(-1))	-0.832219	0.469301	-1.773315	0.0965
D(LDE(-2))	-1.059406	0.460598	-2.300064	0.0362

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LUNM)
Selected Model: ARDL(4, 3, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/25/23 Time: 22:47
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.208507	1.100791	3.823166	0.0014
LUNM(-1)*	-0.719426	0.173687	-4.142083	0.0007
LDG(-1)	-0.048898	0.083672	-0.584394	0.5666
LDE(-1)	-0.258713	0.088984	-2.907405	0.0098
D(LUNM(-1))	0.435249	0.195611	2.225081	0.0399
D(LUNM(-2))	0.435459	0.170958	2.547163	0.0208
D(LUNM(-3))	0.237075	0.176810	1.340847	0.1976
D(LDG)	-0.119037	0.228012	-0.522064	0.6084
D(LDG(-1))	-0.058110	0.176868	-0.328550	0.7465
D(LDG(-2))	-0.529870	0.162337	-3.264018	0.0046
D(LDE)	-0.067289	0.108271	-0.621492	0.5425

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(4, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/25/23 Time: 22:01
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	1.006518	0.273352	3.682128	0.0022
D(LPIB(-2))	0.708176	0.204594	3.461375	0.0035
D(LPIB(-3))	0.204767	0.114162	1.793653	0.0930
D(LDG)	0.466275	0.548120	0.850681	0.4083
D(LDG(-1))	-0.669338	0.562762	-1.189380	0.2528
D(LDG(-2))	-1.478084	0.470396	-3.142278	0.0067
D(LDE)	-0.328764	0.318727	-1.031493	0.3187
D(LDE(-1))	-0.832219	0.369655	-2.251338	0.0398
D(LDE(-2))	-1.059406	0.369565	-2.866625	0.0118
CointEq(-1)*	-2.648195	0.370240	-7.152645	0.0000

R-squared	0.878374	Mean dependent var	0.105294
Adjusted R-squared	0.817561	S.D. dependent var	0.641099
S.E. of regression	0.273832	Akaike info criterion	0.519847
Sum squared resid	1.349709	Schwarz criterion	0.995634
Log likelihood	2.722142	Hannan-Quinn criter.	0.665300
Durbin-Watson stat	2.208046		

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LUNM)
Selected Model: ARDL(4, 3, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/25/23 Time: 22:49
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LUNM(-1))	0.435249	0.170724	2.549430	0.0207
D(LUNM(-2))	0.435459	0.153628	2.834504	0.0114
D(LUNM(-3))	0.237075	0.151182	1.568141	0.1353
D(LDG)	-0.119037	0.160875	-0.739935	0.4694
D(LDG(-1))	-0.058110	0.138397	-0.419880	0.6798
D(LDG(-2))	-0.529870	0.119980	-4.416308	0.0004
D(LDE)	-0.067289	0.089224	-0.754157	0.4611
CointEq(-1)*	-0.719426	0.155429	-4.628651	0.0002

R-squared	0.605453	Mean dependent var	-0.025863
Adjusted R-squared	0.467361	S.D. dependent var	0.113942
S.E. of regression	0.083157	Akaike info criterion	-1.901206
Sum squared resid	0.138303	Schwarz criterion	-1.520576
Log likelihood	34.61689	Hannan-Quinn criter.	-1.784844
Durbin-Watson stat	1.777749		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية Eviews12

الملحق(05): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنماذج الدراسة

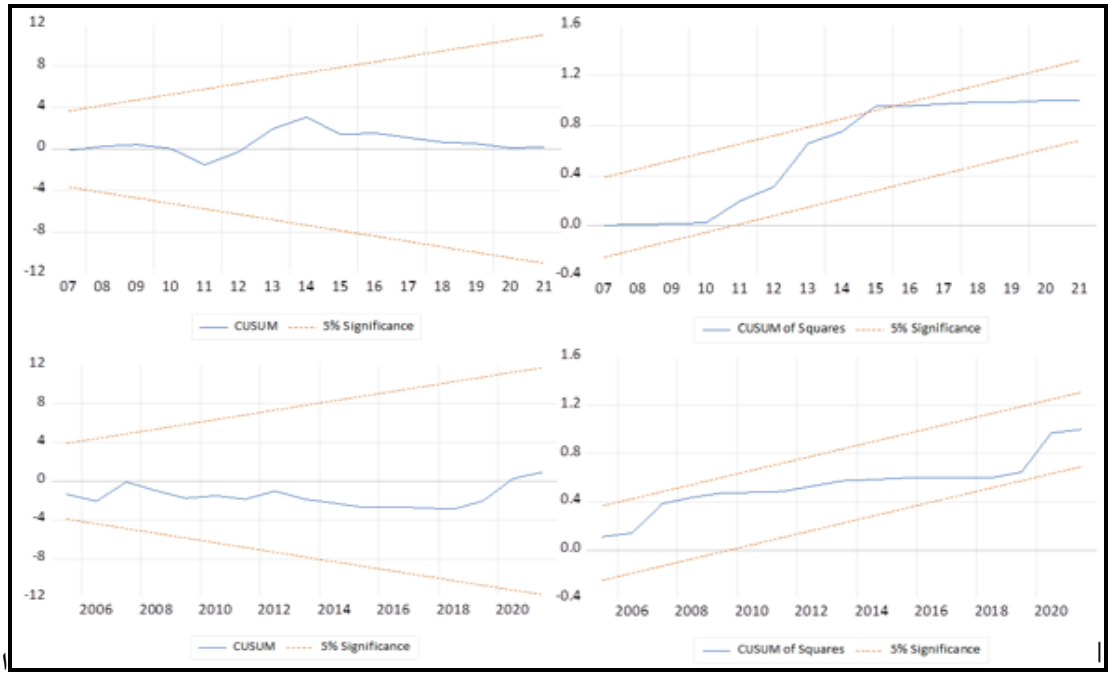

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية Eviews12